

Distr.: General
29 March 2018
Arabic
Original: English



رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٨ موجّهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومة بلدي وبالإشارة إلى الرسالة المؤرخة ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٨ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة (S/2018/266)، وإلحاقاً برسالتين المتطابقتين المؤرختين ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٨ الموجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (S/2018/123)، فيما يتعلق بعمليات إطلاق القذائف أثناء العدوان العسكري الذي شنته المملكة العربية السعودية ضد اليمن، وفي حين أن جمهورية إيران الإسلامية ترفض رفضاً قاطعاً الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة الواردة في تلك الرسالة، يشرفني أن أوجه انتباهكم إلى ما يلي:

إن جمهورية إيران الإسلامية لم تقم قط بنقل أو تهريب القذائف أو الأسلحة أو المعدات العسكرية إلى اليمن في انتهاك لقراري مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥) و ٢٢٣١ (٢٠١٥). وتعتز إيران بشدة على جميع الادعاءات المتحيزة والكاذبة في هذا الصدد. ففي الوقت الذي تركز فيه اليمن تحت حصار كامل من جانب التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية، تمثل إمكانية تهريب القذائف التسيارية ادعاءً وهمياً لا أساس له من الصحة. واتهام إيران بتوفير أو تهريب القذائف إلى أحد أطراف النزاع في اليمن ليس سوى محاولة للتستر على العدوان الوحشي وغير المشروع الجاري في اليمن والحالة المروعة للغاية الناجمة عن هذا العدوان، بما في ذلك الاستهداف العشوائي للمدنيين، والحصار الإنساني الذي لا يزال يفرض معاناة لا تطاق على الشعب اليمني. وفي رسالتي المؤرخة ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٨ الموجهة إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن (S/2018/145)، وفي الرسالة المؤرخة ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ الموجهة من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية إلى منسق فريق الخبراء المعني باليمن (S/2018/68)، التذييل هاء للمرفق ٣٦)، أوضحنا العيوب الخطيرة التي تعتور صحة ومصداقية تلك الادعاءات.

وقد درج النظام السعودي، بوصفه الطرف الرئيسي المسؤول عن هذه الحالة الإنسانية الكارثية في اليمن، على التستر على جرائمه البشعة من خلال اختلاق اتهامات باطلة ضد بلدان أخرى أو الشروع في نشر الأزمة خارج حدود اليمن بغية تحويل الانتباه عن السبب الجذري للأزمة اليمنية، أي العدوان العسكري الذي تشنه المملكة العربية السعودية. ويتمثل السيناريو المعتاد لدى السلطات السياسية والعسكرية في المملكة العربية السعودية في اجترار افتراضاتها وادعاءاتها التي لا أساس لها من الصحة وإتباعها بالتهديد باستخدام القوة ضد دولة عضو في الأمم المتحدة في تحد واضح لأحكام المادة ٢ (٤)



من ميثاق الأمم المتحدة. وتمثلت آخر حالة في هذا الصدد في البيان غير القانوني الذي أدلى به المتحدث الرسمي باسم التحالف، تركي المالكي، في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٨.

وتحث إيران بقوة النظام السعودي على أن يضع على الفور حدا لسياساته المزعزعة للاستقرار في المنطقة، بما في ذلك تدخله العسكري، فضلاً عن حملة التجويع التي يقودها في اليمن، كما تواصل دعوتها جميع الأطراف في اليمن إلى اتباع السبل والوسائل الدبلوماسية لتسوية النزاع.

وترى جمهورية إيران الإسلامية أن العدوان العسكري الذي تشنه المملكة العربية السعودية في اليمن هو السبب الرئيسي وراء تصعيد الأزمة وإيجاد الحالة الكارثية الراهنة في ذلك البلد. وقد وثقت حتى الآن العديد من التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات والمؤسسات المعنية بالجرائم التي ارتكبتها التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية ضد المدنيين اليمنيين، فضلاً عن العديد من حالات تورط التحالف في انتهاك القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ولا يفسّر تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥) على نحو ينشئ التزاماً يقع على طرف واحد فقط ويطلق أيدي الطرف الآخر فيما يتعلق بالحالة الإنسانية الكارثية الناجمة عن العدوان. وقد اقتصر دور مجلس الأمن على دعوة جميع الأطراف إلى الامتثال للقانون الدولي الإنساني؛ ولم تكن هناك أي سلطة مستقلة لتأمين إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية في اليمن.

وفي الوقت نفسه، من المحزن أن ثلاثة من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الذين يروجون لادعاءات التهريب الموجهة ضد إيران بالتواطؤ مع النظام السعودي هم من يقوم ببيع أسلحة متطورة وفتاكة تبلغ قيمتها بلايين الدولارات إلى المملكة العربية السعودية، وهي الأسلحة التي تستخدم بانتظام ضد المدنيين والأهداف المدنية في اليمن.

ولا بد للمجتمع الدولي أن يقف ضد هذه الاتهامات المضللة المبتدلة التي يكيلها النظام السعودي للآخرين، وأن يسائل قادة النظام السعودي عن أعمالهم الإجرامية، حيث يمكن لتدخله أن يؤدي بصورة فعالة إلى وقف الهجمات الجوية الهوجاء، ووقف بيع الأسلحة إلى المملكة العربية السعودية، وفرض وقف إطلاق النار، وكفالة إيصال المساعدات الإنسانية والطبية إلى شعب اليمن دون أي تمييز، واستعادة السلام والاستقرار في هذا البلد من خلال الحوار بين الأطراف اليمنية بشأن المصالحة الوطنية دون شروط مسبقة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) غلام علي خوشرو

السفير

الممثل الدائم